القانون التجاري

خاص بقناة كري فقط مقدمة في القانون التجاري

• تعريف القانون التجاري

- بأنه ذلك الفرع من فروع القانون الخاص الذي ينظم الأعمال التجارية ويحكم العلاقة بين التجار.
- وقد حددته المادة الأولى من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بقولها تسرى أحكام هذا القانون على الأعمال
 التجارية وعلى كل شخص طبيعي أو اعتباري تثبت له صفة التاجر".

أسباب وجود القانون التجاري

السرعة.

تتصف الأعمال التجارية بالسرعة وحتمية اتخاذ القرار بأسرع وقت ممكن، جراء تعلقها بتداول السلع والثروات والتي تتلاحق كثيراً في نطاق حياة التجار.

الائتمان

تقوم المعاملات التجارية أيضاً على عنصر الائتمان أو الثقة أو الأجل الذي يكون المدين في حاجة ماسة إليه للوفاء بديونه، فالصفقات التجارية أكثر ما تكون المعاملات آجلة، مما يقتضى تقوية وزيادة الضمانات التي تكفل للدائنين الحصول على حقوقهم في ميعاد استحقاقها.

• مصادر القانون

أحكام الاتفاق بين المتعاقدين. قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩. العرف. العادات التجارية. القانون المدنى

• مصادر القانون التجاري

تنص المادة (٢) من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على تسرى على المواد التجارية أحكام الاتفاق بين المتعاقدين، فإذا لم يوجد هذا الاتفاق سرت نصوص هذا القانون أو غيره من القوانين المتعلقة بالمواد التجارية، ثم قواعد العرف التجاري والعادات التجارية فإذا لم يوجد عرف تجاري أو عادة تجارية وجب تطبيق أحكام القانون المدنى.

القانون التجاري

خاص بقناة 73 40 فقط

أولاً: نصوص الاتفاق والقانون التجاري

الأصل أن المواد التجارية تسري عليها أحكام الاتفاق بين المتعاقدين، لأن قانون المتعاقدين فإذا لم يوجد هذا الاتفاق تسري نصوص القانون التجاري أو غيره من القوانين المتعلقة بالمواد التجارية، والتشريع التجاري أهم مصادر أحكام المعاملات التجارية، وعلى القاضي أن يرجع إليه لمعرفة الحكم الذي ينطبق على النزاع حين الفصل فيه. والتشريع الرئيسي في المواد التجارية هو قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩

• ثانياً: العرف:

يعتبر العرف المصدر الثاني من مصادر أحكام القانون التجاري، ويقصد بالعرف التجاري مجموعة القواعد التي جرى التجار على اتباعها في تنظيم معاملاتهم التجارية.

ثالثاً: العادات التجارية

هي قواعد يجرى التجار على اتباعها ويدرجونها كشروط في عقودهم بانتظام ولمدة طويلة حتى يصبح حكمها عادة تقليدية، ومن ثم تصير مفهومة ضمنياً بغير حاجة إلى إدراجها في العقود.

• رابعاً: أحكام القانون المدني:

يعد القانون المدني الشريعة العامة للقانون الخاص، ويتضمن القواعد العامة في تنظيم العلاقات بين الأطراف، ولا يطبق في العلاقات التجارية إلا في حالة عدم تو افرأي مصدر من المصادر الثلاثة السابقة

ملحوظة مهمة

هذا الملخص خاصة بقناة وجروب هادف فقط لا غير.

يجب ان تعلم عزيزي الطالب ان تلك الملخصات مجانا ويتم عملها لوجه الله تعالي ونحن غير مسئولين عن اي جروب اخر يتحدث بإسم الجروب الخاص بنا او اي شخص يقوم باستغلالك ماديا وربنا يوفقكم جميعا....

لينكات هادف هتلاقوها هنا

https://hadef.farghaly.online